

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تقدير موقف

السياسة الخارجية السعودية
لماذا تشكل المملكة تحالفات إقليمية؟

زياد بن فيصل الذوادي
مركز الخليج للأبحاث
نوفمبر ٢٠٢٦

@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

25 Gulf Research Center Knowledge for All



الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث

تقديم

تواجه المملكة العربية السعودية بيئة تتصاعد فيها التهديدات والمخاطر الإقليمية، في ظل اتساع نطاق الصراعات وتعدد مصادرها، بدءًا من الحرب الإسرائيلية على غزة ٢٠٢٣، مرورًا بحرب الاثني عشر يومًا ٢٠٢٥، وصولًا إلى الحرب الأمريكية الإسرائيلية الإيرانية ٢٠٢٦ التي لا تزال تداعياتها مستمرة حتى الآن. حيث بدأت هذه الحرب بهجوم يهدف إلى تدمير قدرات إيران الصاروخية ومنعها من امتلاك السلاح النووي[١]، كما استهدفت أيضًا مسؤولين وقادة عسكريين، في مقدمتهم المرشد الأعلى، بالإضافة إلى منشآت إيرانية حساسة[٢]. وردًا على ذلك، استهدفت إيران مواقع عدة في الشرق الأوسط، ومنها المملكة[٣]. ومن جانب آخر لهذه الحرب، تعرضت المملكة لهجمات من ميليشيات عراقية تابعة لإيران استهدفت منشآت نفطية ومرافق حيوية[٤]، إضافة إلى هجمات نفذتها الميليشيا الحوثية في اليمن، طالت منشآت الطاقة ومواقع مدنية في عدد من مناطق المملكة[٥]، مما انعكس على الأمن الوطني السعودي والمصالح الحيوية للمملكة.



ومن هنا، تتلخص المشكلة التي تبحثها الورقة في كيفية استجابة المملكة للتهديدات والمخاطر المستجدة في بيئتها الإقليمية، من خلال التكيف في سياستها الخارجية بتشكيل تحالفات إقليمية، من أبرزها اتفاق الدفاع الإستراتيجي المشترك مع باكستان ٢٠٢٥، والتحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات ٢٠٢٦، واتفاقية مكة للدفاع المشترك بين المملكة وباكستان وتركيا ٢٠٢٦. ويعكس هذا التوجه توظيف التحالفات الدفاعية بوصفها أداةً لتعزيز الأمن الوطني، وتنويع الشراكات الدفاعية، وبناء منظومة ردع أكثر فاعلية في مواجهة التهديدات والمخاطر الإقليمية. وانطلاقًا من ذلك، تسعى الورقة إلى تفسير موقف المملكة من تشكيل هذه التحالفات الإقليمية، وتحديد المصالح التي تسعى إلى تحقيقها من خلالها، ومدى إسهامها في تعزيز موقعها ضمن معادلة الأمن الإقليمي.

> **ويعكس هذا التوجه توظيف التحالفات الدفاعية بوصفها أداةً لتعزيز الأمن الوطني، وتنويع الشراكات الدفاعية، وبناء منظومة ردع أكثر فاعلية**

المملكة وتحالفاتها الإقليمية

وقعت المملكة في سبتمبر ٢٠٢٥ اتفاقية الدفاع الإستراتيجي المشترك مع باكستان استنادًا لمسار طويل من التعاون بين البلدين، بدأ منذ استقلال باكستان عام ١٩٤٧[٦]. وجاءت هذه الاتفاقية عقب تصاعد التهديدات والمخاطر الإقليمية، ولا سيما الضربات الإسرائيلية التي استهدفت مواقع في إيران[٧] وقطر[٨]، وكشفت عن قدرة إسرائيل على توظيف تفوقها في المنطقة. ومن هنا، يمكن تفسير اتفاقية الدفاع الإستراتيجي المشترك بين المملكة وباكستان ضمن معادلة الأمن الإقليمي، وذلك بربط القدرات

١ "الحرب الإسرائيلية الأمريكية الإيرانية"، الجزيرة، (٢٠٢٦/٢/٢٨).
٢ "كيف ستؤثر اغتيالات القادة على بنية النظام الإيراني؟"، الجزيرة، (٢٠٢٦/٣/١٨).
٣ عماد الزوري، "الوعد الصادق .. سلسلة عمليات عسكرية شنتها إيران ضد إسرائيل"، الجزيرة، (٢٠٢٦/٢/٢٨).
٤ "سياسي / وزارة الخارجية: المملكة تدين بأشد العبارات لما تعرضت له من اعتداءاتٍ مستنكرة بطائرات مسيرة أطلقتها المليشيات التابعة لإيران في العراق"، وكالة الأنباء السعودية، (٢٠٢٦/٧/٢٧).
٥ "سياسي / المتحدث الرسمي باسم قوات التحالف: اعتداءات إرهابية من الميليشيا الحوثية الإرهابية على الأعيان المدنية والمدنيين بالمملكة"، وكالة الأنباء السعودية، (٢٠٢٦/٩/١٥).
٦ عبدالعزيز بن عثمان بن صقر، "تنامي العلاقات الأمنية والعسكرية السعودية الباكستانية"، (السعودية: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٢٥)، ٢.
٧ "تفاصيل هجمات إسرائيل على إيران: قصف منشآت نووية واستهداف قادة عسكريين وعلماء"، العربية، (٢٠٢٥/٦/١٣).
٨ "الجيش الإسرائيلي يطلق على هجوم الدوحة اسم قمة النار ونتنياهو يعلق"، CNNبالعربية، (٢٠٢٥/٩/٩).



النووية الباكستانية بالإسرائيلية، إذ تشير بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) إلى أن باكستان تمتلك نحو ١٧٠ رأسًا نوويًا، فيما تمتلك إسرائيل قرابة ٩٠ رأسًا نوويًا[٩]. وتسعى المملكة، من خلال الاتفاقية، إلى تعزيز أمنها الوطني وتوفير ردع غير مباشر في مواجهة التهديدات والمخاطر الإقليمية، بما يجنبها الانزلاق في سباق تسلح. في المقابل، تنظر باكستان إلى الاتفاقية بوصفها أداةً لتعزيز التعاون العسكري والصناعات الدفاعية الباكستانية، وجذب استثمارات سعودية تسهم في تخفيف الضغوط الاقتصادية. ومن هنا، يمكن للتحالف السعودي الباكستاني أن يسهم في رفع تكلفة أي هجوم محتمل على المملكة، عبر إيجاد معادلة ردعية تجعل الأطراف الإقليمية أكثر حذرًا في حساباتها، وتدفعها إلى إدراك أن استهداف الأمن الوطني السعودي قد يترتب عليه تدخل باكستاني.

وفي أواخر يوليو ٢٠٢٦ أعلنت المملكة تأسيس التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات[١٠] بمشاركة ممثلين عن ٤٣ دولة والاتحاد الأوروبي، وأصدرت ١٤ دولة بيانًا مشتركًا أعلنت فيه إنشاءها للتحالف[١١]. وجاء الإعلان عن هذا التحالف في سياق الحرب الأمريكية الإسرائيلية الإيرانية، التي بدأت في فبراير ٢٠٢٦، وامتدت آثارها إلى حركة الملاحة في مضيق هرمز، مما دفع المملكة إلى تحويل مسار صادراتها النفطية من الخليج العربي، إلى البحر الأحمر. وفي المقابل، أعلنت الميليشيا الحوثية تهديد الناقلات السعودية في البحر الأحمر[١٢]. وتمثل هذا التهديد في مهاجمة ناقلتي نفط، بعدد من الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز، والطائرات المسيرة[١٣]، وهو ما أكدته وكالة الأنباء السعودية[١٤]. ومن هنا يمثل أي تعطيل لحركة الملاحة في مضيقي هرمز وباب المندب يمثل تهديدًا مباشرًا لأمن الطاقة السعودي؛ نظرًا لكون المضيقين هما المسارين الرئيسين للأسواق الآسيوية[١٥]، وعلى ذلك تتلخص المصالح السعودية وراء هذا التحالف في تأمين مسارات تصدير النفط السعودي عبر البحر الأحمر، وحماية بدائل مضيق هرمز، بما يضمن استمرارية تدفقات الطاقة. كما تسعى المملكة إلى تعزيز قدراتها الدفاعية، بما يرفع من مستوى الردع الجماعي تجاه التهديدات التي تستهدف مصالحها.

وفي أغسطس ٢٠٢٦ أعلنت كل من المملكة وباكستان وتركيا توقيع اتفاقية مكة للدفاع المشترك، التي تهدف إلى تعزيز الردع المشترك ضد أي اعتداء، وتنص على أن أي هجوم مسلح على أي من الدول الثلاث هو هجوم على الجميع[١٦]. وفي

> **أي تعطيل لحركة الملاحة في مضيقي هرمز وباب المندب يمثل تهديدًا مباشرًا لأمن الطاقة السعودي**

٩ Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), SIPRI Yearbook 2025: Armaments, Disarmament and International Security – Summary, (Stockholm: SIPRI, 2025), 9.

١٠ "سياسي / البيان المشترك للدول المؤسسة بشأن إنشاء التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات"، وكالة الأنباء السعودية، (٢٠٢٦/٧/٣٠).

١١ وزارة الدفاع السعودية، "صدور بيان مشترك عن ١٤ دولة من الدول المشاركة لإنشاء التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات"، اكس، (٢٠٢٦/٧/٣٠).

١٢ Nayera Abdallah and Timour Azhari, "Yemen's Houthis declare naval blockade against Saudi Arabia", Reuters, (20/7/2026).

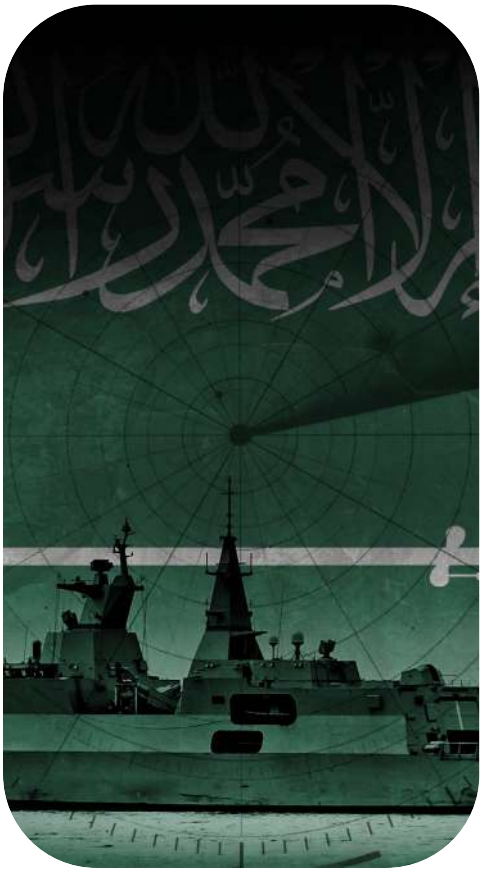
١٣ Enas alashray and Yomna Ehab, "Houthis say they attacked two Saudi tankers; Saudi Arabia says one ablaze in Red Sea", Reuters, (23/7/2026).

١٤ "مصدر مسؤول بالهيئة العامة للنقل: سلامة جميع أفراد طاقم سفينة (ENCELIA) وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمينها"، وكالة الأنباء السعودية، (٢٠٢٦/٧/٢٣).

١٥ للتوسع في أزمة الملاحة الإقليمية ٢٠٢٦ ومسارات تصدير النفط السعودي، أنظر ورقتي الموسومة بـ : "من مضيقي هرمز وباب المندب إلى بحر العرب: نحو تنويع مسارات تصدير النفط السعودي"، (السعودية: مركز الخليج للأبحاث، سبتمبر ٢٠٢٦).

١٦ "سياسي / البيان المشترك لقمة مكة المكرمة للدفاع المشترك بين المملكة وتركيا وباكستان"، وكالة الأنباء السعودية، (٢٠٢٦/٨/٧).

اجتماع اللجنة الإستراتيجية السياسية الدفاعية المنبثقة عن الاتفاقية، أعلنت الدول الثلاث عن تأسيس أمانة مقرها الرياض ويرأسها أمين عام من باكستان لمدة ثلاث سنوات[١٧]. وتأتي هذه الاتفاقية على خلفية تصاعد التهديدات والمخاطر المحيطة بالمملكة، نتيجة الحرب الأمريكية الإسرائيلية الإيرانية ٢٠٢٦، وما نتج عنها من هجمات على المنشآت الحيوية في المملكة من قبل إيران والميليشيات المسلحة في العراق والحوثيين في اليمن[١٨]. وتكشف الاتفاقية عن تقاطع المصالح بين المملكة وباكستان وتركيا، على الرغم من اختلاف أولوياتها الأمنية. فالمملكة تسعى إلى تنويع شراكاتها الدفاعية، وبناء شبكة من التفاهمات قادرة على تعزيز الردع في مواجهة التهديدات الإقليمية. أما باكستان، فتنظر إلى الاتفاقية باعتبارها مدخلًا لتعزيز حضورها في الشرق الأوسط، وحماية مصالحها المرتبطة بأمن الطاقة وعلاقاتها الاقتصادية، فضلًا عن تعزيز موقعها في التنافس مع الهند. في المقابل، ترى تركيا في الاتفاقية فرصة للاستفادة من القدرات الاقتصادية السعودية والثقل العسكري الباكستاني، وتعزيز صادراتها الدفاعية[١٩]، إضافة إلى ترسيخ حضورها في الشرق الأوسط والخليج العربي، وتنويع تحالفاتها الأمنية إلى جانب حلف الناتو[٢٠].



المصالح السعودية وراء تشكيل تحالفاتها الإقليمية

على الرغم من ارتباط المملكة بشراكة دفاعية وأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الهجمات التي استهدفت منشأتي بقيق وخريص التابعتين لشركة أرامكو السعودية في سبتمبر ٢٠١٩[٢١] مثلت اختبارًا لموثوقية هذه الشراكة، وكشفت عن تباين في وجهات النظر لطبيعة الشراكة بين المملكة والولايات المتحدة. ومع إدانة الإدارة الأمريكية للهجمات، فإنها تجنبت تحويل هذا الموقف إلى التزام بالتدخل المباشر. وقد عكست تصريحات الرئيس ترامب حينها هذا التوجه، عندما ميز بين استهداف المملكة واستهداف الولايات المتحدة، قائلًا: "كان الهجوم على السعودية، ولم يكن علينا"، مؤكدًا أنه لم يقدم للمملكة تعهدًا بالدفاع عنها[٢٢]. وكشفت هذه التصريحات عن تمييز الولايات المتحدة بين دعم المملكة سياسيًا وعسكريًا، والالتزام باستخدام القوة للدفاع عنها في حال تعرضها لاعتداء. ومن هنا، أسهمت هجمات سبتمبر ٢٠١٩ في تراجع الثقة السعودية بشأن طبيعة الشراكة الدفاعية والأمنية مع الولايات المتحدة، وأظهرت وجود فجوة محتملة بين التصورات السعودية بشأن مستوى الالتزام الدفاعي والأمني من ناحية، والحسابات التي تحكم الموقف الأمريكي من التهديدات الإقليمية من ناحية أخرى. فالتعاون الدفاعي بين المملكة والولايات المتحدة لا يعني بالضرورة تدخلًا أمريكيًا مباشرًا عند تعرض الأمن الوطني السعودي للتهديد.

> **تنويع شراكاتها الدفاعية والأمنية، وبناء ترتيبات إقليمية ودولية أكثر تعددًا**

١٧ "سياسي / بيان مشترك صادر عن اللجنة الإستراتيجية السياسية الدفاعية لاتفاق مكة للدفاع المشترك"، وكالة الأنباء السعودية، (٢٠٢٦/٨/٣١).

١٨ Timour Azhari, "Saudi expects imminent two-pronged attack from Iran's allies, official says", Reuters, (7/8/2026).

١٩ Allison Minor, Michael Kugelman, and Rich Outzen, "Why Saudi Arabia, Pakistan, and Turkey just signed a defense pact", Atlantic Council, (7/8/2026).

٢٠ Ersin Erçin, "A NEW BALANCE OF POWER IS EMERGING IN MECCA", New World Research Centre ((YDAM), (10/8/2026).

٢١ "اقتصادي / سمو وزير الطاقة: الهجمات الإرهابية على معملي بقيق وخريص نتج عنها توقف بشكل مؤقت في عمليات الإنتاج .. وسيتم تعويض الانخفاض لعملائها من المخزونات"، وكالة الأنباء السعودية، (٢٠١٩/٩/١٤).

٢٢ Steve Holland and Rania El Gamal, "Trump says he does not want war after attack on Saudi oil facilities", Reuters, (17/9/2019).



وينسجم موقف واشنطن من هجمات ٢٠١٩ مع تصورها لمكانة الشرق الأوسط في إستراتيجيتها للأمن القومي [٢٣]٢٠٢٥، إذ تكشف هذه الإستراتيجية عن إعادة ترتيب أولوياتها، وتقليص مركزية المنطقة في حسابات السياسة الخارجية للولايات المتحدة، دون أن يترتب على ذلك التخلي عن المصالح الأمريكية فيها؛ ذلك أنه في ظل تنوع مصادر الطاقة، لم يعد الشرق الأوسط يستوجب تدخلًا أمريكيًا مباشرًا، وأصبح بإمكان واشنطن الانتقال من نمط الانخراط المباشر وتحمل الأعباء الأمنية للمنطقة إلى نموذج يقوم على نقل هذه الأعباء إلى الشركاء الإقليميين، وتعزيز قدراتهم على إدارة التهديدات والمخاطر الأمنية. وفي هذا السياق، تعتمد الولايات المتحدة موقفًا يقوم على الحفاظ على مصالحها الرئيسة، المتمثلة في ضمان أمن إسرائيل، واستمرار تدفق إمدادات الطاقة، وتأمين الممرات البحرية، ومواجهة التهديدات الإيرانية والإرهاب. وعليه، فإن التحول في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية لا يعكس تراجعًا في أهمية الشرق الأوسط بقدر ما يعكس إعادة تعريف طبيعة الالتزام الأمريكي تجاهه، بحيث تصبح الشراكات والتحالفات الإقليمية بديلًا عن الانخراط المباشر واسع النطاق، وهو ما يضع مسؤولية أكبر على عاتق الشركاء، وفي مقدمتهم المملكة. ويكشف ذلك كله عن ارتباط الشراكة الدفاعية والأمنية الأمريكية مع المملكة بتقديرات المصالح والتكاليف للإدارة الأمريكية، وهو ما عزز لدى الرياض أهمية تنويع شراكاتها الدفاعية والأمنية، وبناء ترتيبات إقليمية ودولية أكثر تعددًا، بما يمنحها خيارات أوسع لتعزيز قدراتها الردعية وحماية مصالحها الحيوية وتقليل الاعتماد على شريك دفاعي وأمني واحد.

من جانب آخر، تأتي رؤية ٢٠٣٠ بوصفها مصلحة وطنية عليا، تسعى من خلالها المملكة إلى تحقيق التنمية المستدامة، وبناء اقتصاد متنوع ومستدام، وذلك بتقليل الاعتماد على النفط، وتنويع مصادر الدخل الوطني. كما تستهدف تحويل المملكة إلى قوة استثمارية عالمية، عبر توسيع قاعدة المشروعات التنموية والاستثمارية، وتنمية العديد من القطاعات، وفي مقدمتها الاستثمار الأجنبي المباشر[٢٤]. ويبرز في هذا الإطار البرنامج السعودي لجذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية، الذي يهدف إلى تعزيز مكانة المملكة بوصفها مركزًا اقتصاديًا واستثماريًا رئيسًا في الشرق الأوسط[٢٥]. ويعكس ذلك كله توجه المملكة نحو استثمار ثقلها الاقتصادي وحجم سوقها المحلية لتحفيز الاستثمارات الأجنبية. وفي المجمل، تمثل الرؤية مشروعًا إستراتيجيًا لإعادة هيكلة الاقتصاد السعودي، وتعزيز قدرته على التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية، وترسيخ مكانته بوصفه اقتصادًا أكثر تنوعًا واستدامة.

وفي هذا السياق، تحولت السياسة الخارجية السعودية إلى ركيزة داعمة لتحقيق مستهدفات رؤية ٢٠٣٠؛ إذ تدرك المملكة أن نجاح برامج التنويع الاقتصادي، وجذب الاستثمارات العالمية، وتطوير القطاعات غير النفطية، مرهون ببيئة إقليمية مستقرة. ومن هذا المنطلق، اتجهت المملكة إلى تبني سياسة تصفير المشاكل،

> **نجاح برامج التنويع الاقتصادي، وجذب الاستثمارات العالمية، وتطوير القطاعات غير النفطية، مرهون ببيئة إقليمية مستقرة**

٢٣ أنظر: The White House, National Security Strategy of the United States of America, (Washington, D.C.: The White House, November 2025), 27.

٢٤ أحمد شمس الدين، "تنويع مصادر الاقتصاد .. كلمة السر لتحقيق «رؤية المملكة ٢٠٣٠» في إطار أكبر تحول اقتصادي في تاريخها"، صحيفة الشرق الأوسط، (٢٠١٦/٦/٩).

٢٥ "السعودية تقر إنشاء برنامج جذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية"، العربية، (٢٠٢٣/٣/٨).

تمثلت في المصالحة الخليجية مع قطر عام ٢٠٢١ التي أسهمت في إعادة تماسك مجلس التعاون وتعزيز الروابط بين دوله[٢٦]، وكذلك في الاتفاق السعودي الإيراني عام ٢٠٢٣ الذي مثل خطوة مهمة نحو تقليص مصادر التوتر الإقليمي وفتح قنوات الحوار[٢٧]. وهكذا، تعمل المملكة على بناء بيئة إقليمية مستقرة نسبيًا؛ لتتيح المجال لمشاريع التحول الاقتصادي، وترسخ مكانتها بوصفها قوة تنموية واستثمارية عالمية.



استنتاج

يرتبط تشكيل المملكة العربية السعودية للتحالفات الإقليمية باعتبارات الأمن الوطني والمصالح الاقتصادية، في إطار سياسة خارجية تستهدف تعزيز قدرة المملكة على التعامل مع التهديدات والمخاطر المستجدة في بيئتها الإقليمية. فمن جهة، كشفت هجمات بقيق وخريص ٢٠١٩، عن حدود الالتزامات الأمريكية تجاه المملكة، مما سبب تراجعًا في موثوقية هذه الشراكة الدفاعية والأمنية. وقد عزز ذلك إدراك المملكة أن الشراكة مع واشنطن، على أهميتها، لا توفر بالضرورة ضمانات للتدخل العسكري المباشر عند تعرض مصالحها الحيوية للتهديد، خصوصًا في ظل توجه الولايات المتحدة نحو إعادة ترتيب أولوياتها الأمنية ونقل جزء أكبر من أعباء أمن المنطقة إلى الشركاء الإقليميين. ومن جهة أخرى، تمثل رؤية المملكة ٢٠٣٠ مصلحة وطنية عليا، تسعى إلى إعادة هيكلة الاقتصاد السعودي، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز مكانة المملكة بوصفها مركزًا اقتصاديًا واستثماريًا عالميًا. ويجعل ذلك من استقرار البيئة الإقليمية شرطًا أساسيًا لتحقيق مستهدفات الرؤية، الأمر الذي يدفع المملكة إلى توظيف سياستها الخارجية لتكون ركيزة في تحقيق هذه المستهدفات، من خلال تقليص التهديدات والمخاطر الإقليمية.

وعلى ذلك، يتشكل موقف المملكة نحو تنويع شراكاتها الدفاعية والأمنية وتشكيل تحالفات إقليمية متعددة، باعتباره استجابة تجمع بين متطلبات الأمن الوطني وتحقيق مستهدفات رؤية ٢٠٣٠. فالتحالف مع باكستان وتركيا، إلى جانب التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات، يعكسان سعي المملكة إلى تنويع خياراتها، والاستفادة من قدرات الحلفاء، وتعزيز الردع المشترك، وحماية مسارات تصدير الطاقة والممرات البحرية. وبذلك، يعكس تشكيل هذه التحالفات توجهًا لإعادة ترتيب الشراكات الدفاعية والأمنية للمملكة، بما يقلل من الاعتماد على شريك واحد، ويعزز قدرتها على حماية مصالحها الوطنية، ويدعم في الوقت ذاته استقرار البيئة الإقليمية لتحقيق مستهدفات رؤية ٢٠٣٠.

> **الشراكة مع واشنطن، على أهميتها، لا توفر بالضرورة ضمانات للتدخل العسكري المباشر عند تعرض مصالحها الحيوية للتهديد**

٢٦ "المصالحة الخليجية طي صفحة الخلاف وإعادة العلاقات الكاملة بين قطر ودول المقاطعة"، BBC عربي، (٢٠٢١/١/٥).

٢٧ "صدور بيان ثلاثي مشترك لكل من المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية الصين الشعبية"، وزارة الخارجية السعودية، (٢٠٢٣/٣/١٠).

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net



Gulf Research Center Jeddah

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net



Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net



Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110



Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64